عرض وتحليل الكتاب الموسوم:

«الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد»

L'Algérie entre économie de rente et économie émergente

المؤلف: الدكتور مصطفى مقيدش *

قراءة و عرض : الأستاذ لخضر عزي **

Résume

L'économie Algérienne renvoie effectivement une image brouillée dont on a du mal à identifier les éléments structurants , cet essai à pour ambition d'en proposer quelques clés de lecture , à porter de l'évaluation de la conduite des réformes économique dans un champ date (1986-1999) qui constitue l'une des périodes les plus importantes pour l'Algérie en termes de mutations et de ruptures économiques , mais également sociales et politiques.

L'objet de cette étude vise à répondre sur la question : comment créer une économie à forte croissance hors hydrocarbure pour une société qui a atteint ses limites de ruptures et les exigences de la globalisation ?

MOTS CLES : économie de rente, économie, émergente, l'informel , autonomie, stabilisation-macro économique , prix indexe

مستخلص

يعكس الاقتصاد الجزائري دوما نظرة ضبابية بقيت تكبح تعريف منهجي لعناصر الهيكلة، تسعى هذه المحاولة إلى اقتراح بعض مفاتيح القراءة انطلاقا من تقدير مسار الإصلاحات الاقتصادية في إطار مرحلة معرفة (1986-1999) والتي تشكل أكثر الفترات أهمية بالنسبة للجزائر بمصطلحات التحولات والقطيعة الاقتصادية وكذلك القطيعة الاجتماعية والسياسية، وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال المقترح وهو: كيف يمكن إيجاد اقتصاد ذي نمو كبير خارج المحروقات لمجتمع وصل حدوده بخصوص القطيعة ومتطلبات العولمة؟

* نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر

** * أستاذ مكلف بالدروس، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

الكلمات المحورية: الاقتصاد الصاعد، اقتصاد الربيع، قطاع الظل، الاستقلالية، استقرار كلي، النمو، البترول، المحروقات، السعر الإرتكازي، ربيع كاسل .

جاء هذا الكتاب الصادر في الجزائر عام 2001، لملء الفراغ الناتج عن مختلف التساؤلات التي كانت ولا تزال تشغل بال الرأي العام و مختلف الأعوان الاقتصاديين و الشركاء الاجتماعيين حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، كونه حسب علمنا كتابا منهجيا راق، صيغ بطريقة علمية مبتكرة دون الغوص في النظريات الاقتصادية الكلاسيكية.

قبل عرض الكتاب، لا بد من الإشارة إلى أن المؤلف حائز على شهادة دكتوراه من جامعة العلوم الاجتماعية بغرونوبل (مارس 1980) حول موضوع « تحليل مساهمة المحروقات (67-79) في مشروع التراكم الذاتي والمستقل للجزائر »⁽³⁾، إضافة إلى العديد من المنشورات العلمية الأكاديمية في مجال الاقتصاد البترولي والدراسات الإستشرافية .

يظهر من خلال الدراسات السابقة الذكر أن المؤلف من الخبراء الجزائريين القلائل الذين زاوجوا بين الخبرة العلمية و الجوانب التطبيقية عبر ممارسته للتسيير والإدارة على مستوى قطاع المحروقات، وهو أحد الوجوه العلمية البارزة في الجزائر، ويشغل حاليا منصب نائب رئيس المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالجزائر، وهو هيئة علمية واستشارية لها مساهمتها العديدة في مجال نظم المعلومات الإحصائية و التوقعية.

لا بد من الإشارة إلى الضعف الهيكلي الذي عرفه الاقتصاد الوطني من خلال تسيير إداري مركزي طويل المدى اثر سلبا على الطاقات الإنتاجية، فالمظهر التوسعي للسياسات الميزانية والنقدية واختلال التسيير على مستوى المؤسسات العمومية ولا مرونة الأسعار ونسب الفوائد والتقييم المبالغ فيه لأسعار الصرف، كل هذا أدى إلى تردي معدلات التبادل للوضع الاقتصادي والاجتماعي، علما أن معظم الاطروحات المقدمة من طرف الخبراء في الجزائر مطعمة دوما بمبادئ الدولة المسيرة وهذا ما اظهر أن الاختلالات الخارجية متصلة بضغط عال للتضخم زيادة على تقادم العجز شبه الدوري في ميزان المدفوعات واللجوء المتواصل للقروض الأجنبية خاصة في الشق قصير المدى والتي لا تستغل في الدائرة الإنتاجية .

حاول المؤلف إعطاء نظرة شاملة ومتفحصة لإشكالية آليات وميكانيزمات الربوع في هياكل الاقتصاد الجزائري، وخاصة ضمن المنظومة التجارية والمالية التي رغم محاولات إصلاحها إلا أنها بقيت تسيير بنفس عقلية الربيع الموروثة عن تفشي ظاهرة الشيء غير الرسمي "L'informel" مصدر الربوع، و العلوم الاقتصادية لا يمكن لها ضمان تمثيلية الأشياء إلا بالاعتماد على الدولة، إنها بالتعريف علم عضوي للدولة، فالعلوم هذه تظهر وتنشأ تحت

مصطلح الاقتصاد السياسي، بينما مصطلح الدولة يأتي من الإحصاء ، إذن فالشيء غير الرسمي هو أساس الريوع حيث ينفلت من التنظيم الإحصائي للدولة.

تتميز الاقتصاديات النامية بإشكالية (الثنائية)، فهناك القطاع المسير بحاسبة و آخر يعرف بقطاع الظل أو الاقتصاد الموازي (مصدر الريوع)، وإن الاقتصاد الأخير يظهر دوما كرد فعل للممارسات الاجتماعية التقليدية و يحل محل المؤسسات و المجتمعات الرافدة للاقتصاد الرسمي الذي يعاني من أزمة أو دورة اقتصادية، فوجود القطاع غير الرسمي يسمح بشرح ما لم تتمكن منه المحاسبة الوطنية (القومية) وكذلك المؤشرات العالمية للتنمية.

ينطلق المؤلف من البداية بفرضيات عمله وهي أن الجزائر توجد في مفترق الطرق رغم تحقيقها للتوازنات الاقتصادية الكلية بعد تطبيقها برنامج التعديل الهيكلي منذ عام 1994 تحت إشراف الصندوق النقدي الدولي، وهي تتأرجح بين الاقتصاد الريعي و الاقتصاد الصاعد الذي سيكون حجر الزاوية لبناء اقتصاد السوق حسب المعايير المتعارف عليها دوليا وفي إطار الابتكار والفعالية، أي بناء اقتصاد سوق خارج ريوع المحروقات والمنظومة التجارية الطفيلية و الريعية.

يرى المؤلف من جهة أخرى ، أن الاقتصاد الجزائري يعكس دوما صورة ضبابية لم يتمكن المطلون من فك رموزها الهيكلية، وهذه المحاولة تقترح بعض مفاتيح القراءة انطلاقا من حوصلة لتقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1986-1999)، التي تشكل أهم فترات البناء الاقتصادي للجزائر وظهور الصراع العلني بين التيار المحافظ و تيار الإصلاحات الذي يرى أنه لزيادة فعالية البناء الاقتصادي والاجتماعي يتعين ربط عنصر الرأسمال بعنصر العمل لتفعيل نمط جديد وفعال للملكية، كذلك فإن هذه الفترة عرفت طروحات جديدة عبر مصطلحات العصرية والتحويلات والقطيعة الاقتصادية وكذلك القطيعة الاجتماعية و السياسية .

لتوضيح ذلك يطرح المؤلف السؤال التالي: هل يمكن أن تتوجه هذه الإصلاحات إلى تجميع نموذج اقتصادي واجتماعي ريعي لا يعمل إلا بدمج النموذج السابق مع ذلك المستنبط من النموذج الاقتصادي الأكثر ليبرالية، أم تتم إقامة مزايا لأجل إيجاد نموذج اقتصادي صاعد وبارز، حيث يكون النمو عاليا (مرتفعا) خارج قطاع المحروقات؟

يبدو وأن الإجابة عن هذا السؤال كفيلة نسبيا بمعرفة مختلف الضغوطات المتعددة الأشكال لمجتمع وصل حدود القطيعة، و يسعى نحو الاستقادة من مظاهر العولمة على الأقل.

وهنا يحضرني ما يراه الدكتور جيلالي اليابس (مفكر ووزير جزائري، 1992) عندما رفض فلسفة الربوع، قائلاً " أن إنتاج المواد الأولية ليست هبة من السماء"، وطالب بفكره الثاقب تقييم الجزائر من واقع مخزون قدراتها الذاتية وخاصة العنصر البشري وعبره المادة الرمادية لا يمكن أن نتصور الطرح الميكانيكي وكأن الجزائر مكتوب عليها أن تبقى مجرد بلد منتج للمواد الأولية وسوق للخردة لأقطار أقل شأنًا منها، فبلادنا حسب الدراسات الاستشرافية أكبر من قطر وأقل من قارة، وهي تصنف في خانة الأقطار الصناعية الجديدة، فعبر الخلفية الفكرية للاقتصاد الصاعد، يتعين التركيز على ثلاث عوامل أساسية هي:

1- الاستقرار 2- المنافسة 3- العصرية

يسعى الباحث لدراسة وتحليل واقع الاقتصاد الجزائري ومحاولة الإجابة عن السؤال السابق والذي يتجاوز المحيط الاقتصادي و يندرج في إطار الرهانات الاجتماعية المرتبطة بإعادة التشكيل الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي للبلاد

منهج وخطة الدراسة:

لدراسة الموضوع، قسم الباحث عمله إلى سبعة فصول بحيث تعرض لـ

- 1- الإشكالية وعناصر المنهج.
- 2- تقدير للوضع الاقتصادية والاجتماعية ووصفها بالمقلقة.
- 3- القطاعات الاقتصادية و المصرفية العمومية في إطار هزة وزوبعة الإصلاحات الاقتصادية،
- 4- الإشكالية التكرارية للديون من حيث الوشاح و الوهم المستخدمين في علاجها.
- 5- عناصر التحليل لنشاط قطاع المحروقات (الربيع القوي) من خلال فكرة النجاح في البداية (en amont) و النتائج المهملة في النهاية.
- 6- الخصوصات (الخصوصات)، هل هي التزامات من طرف الدولة أو مجرد تحويل للربوع؟
- 7- الصادات خارج قطاع المحروقات بين الإرادة الرسمية للنمو و الترقية الحقيقية والواقعية وكذلك الركود.

من وقائع هذه العناصر، قام الباحث بالإجابة عن كيفية إبراز عناصر الاختيار أو التناوب الاقتصادي و الاجتماعي لضمان الانتقال من اقتصاد الربوع الكابحة لخلق الثروات و القيمة المضافة نحو اقتصاد بارز أو صاعد أو منبعث، يتجاوز المحيط الاقتصادي الراهن و يسجل في إطار الرهانات المؤسساتية المرتبطة بإعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي الساري المفعول، وقد توصل الباحث إلى أن الفترة محل الدراسة هي نقطة الانطلاق الحقيقية

للاقتصاد الجزائري نحو التحرر وفي هذه المرحلة عرفت الجزائر تحولات سياسية و اقتصادية واجتماعية، وظهرت مقابل ذلك هزات تبلورت في أزمة القيم التي تعرفها الأمة من جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و النقدية مشيرا إلى أن اقتصاد الجزائر حسب المناحي السابقة سيتشكل من نموذجين متباينين أحدهما يعرف بالنموذج الريعي المحافظ و الآخر النموذج الريعي التحرري، ويقصد به اقتصاد البازار الذي لعبت فيه ميكانزمات التجارة الخارجية عبر الحاويات دورها الفعال بخلق مناطق استقطاب تجارية وميركانتيلية في الكثير من ربوع البلاد شرقا وغربا و جنوبا وظهور الاستهلاك المظهري على حساب التراكم المنتج، وهذه المناطق ساهمت في ترسيخ الانبهار التجاري وقمع القيمة المضافة و تزايد مظاهر الفقر حتى في تلك المناطق.

بدورنا سوف نركز على بعض الجوانب التي نراها أكثر تمثيلا في المرجع، رغم أن الكتاب وثيقة علمية لا غنى عنها.

يقدم الباحث نظرة سريعة حول سيناريو الأساس للمؤسسات المالية الدولية بخصوص التوازنات الاقتصادية الكلية من جانب التجارة الدولية و حركية الديون واحتياطي الصرف للجزائر، وتلك الأمور الدقيقة أعطاهما الباحث جانبا توقعيا واحتماليا.

يتجلى ذلك عبر تشكيله لجدول إحصائي عن الفترة (1998-2003) يبرز نوعا من التشاؤم الإحصائي إن صح التعبير حينما والتفاؤل حينما آخر في تقدير أسعار النفط كمتغيرات خارجية. ففي سنة 2002 مثلا، يذكر الباحث أن سعر البرميل سيكون في حدود 16.51 دولار للبرميل لكن الواقع أثبت أن ذلك كان في حدود (24-29) دولار إلا أن السلطات السياسية في البلد اعتمدت مرجعية سعر 19 دولار بسبب التقلبات الموسمية لسعر النفط في السوق البترولية المعولمة، أما الديون الخارجية فقد قدرها بـ 28.53 مليار دولار حتى العام 2002، في حين أنها تراجعت بحوالي 4 مليار دولار وهو مبلغ مهم لتستقر في حدود 24.5 مليار حسب تصريحات وزير المالية أمام المجلس الشعبي الوطني (قانون المالية 2003. تجدر الإشارة إلى أن احتياطي الصرف للبلاد نتيجة عوامل كثيرة (كلها متغيرات خارجية) أبرزها العوائد النفطية وتحسن الظروف المناخية قد وصل لحد 22.53 مليار دولار سنة 2002، في حين كان مقررا أن تكون القيمة الاحتمالية 5.64 مليار دولار و 5.76 مليار دولار على الترتيب، وقد أصبح صرف الدولار الواحد يتراوح بين 75.25 دولار /دج طيلة سنتي (2000-2001)، وفي عام 2002 أصبح الدولار الواحد يعادل 76 دج، إن هذا الاستقرار في سعر الصرف مرتبط بالريع البترولي و سيساعد على نمو الاستثمار أضف إلى ذلك تراجع المديونية الخارجية إلى 24.5 مليار دولار و التضخم أصبح معدله ضئيلا أقل من 2%، هذا الإجراء و الانتعاش للسوق

سيديم التوجه التحرري للاقتصاد ويشجع الاستثمار الأجنبي والمقدر سنة 2002 بحوالي 900 مليون دولار، وكذلك الشراكة المحلية و الأجنبية والقطاع الخاص المنتج.

كان للنتائج السابقة بعض البصمات من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المشكل من جملة إجراءات ذات طابع اقتصادي و اجتماعي في الأجل المتوسط و القصير. إن المتتبع لتطورات أسعار برميل النفط يلاحظ ترسخ نفس النظرة التشاؤمية لتقييم سعر البرميل بالدولار الواحد، ، حيث حدد حسب الباحث للفترة (1998-2000) على أساس 15.00 إلى 16.92 دولار للبرميل الواحد، ورغم ارتفاع أسعاره، إلا أن الطرح الحكومي اعتمد 19 دولارا للبرميل باعتباره السعر المرجعي الذي تم على أساسه إعداد قانوني المالية لسنتي 2002-2003 وهذا السعر المرجح يظهر وأنه مقبول ويؤمن البلاد من الهزات الممكن حدوثها في السوق البترولية ، يبدو أن هذه الاحتياطات من الصرف تعتبر ضمانا للمدفوعات الخارجية تساهم في الاستقلالية المالية للجزائر ، وتم بناء على ذلك تبني البرنامج الجديد للإنعاش الاقتصادي (2002) لتحقيق نمو يكون في حدود 4.5% إلى 6% هذان المعدلان إن تحققا سوف يمكنان من امتصاص حدة البطالة التي تتجاوز الـ 30% .

ولكن لحساب النمو الاقتصادي في الجزائر يظهر و حسب بعض الدراسات أن طرق تقدير الناتج الداخلي الخام تظهر وأنها قابلة للنقاش والتعليل ، وعليه هل يمكن اعتبار الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالنمو قابلة للاستغلال المعلوماتي في مجال التحليل الاقتصادي؟ بمعنى آخر هل يمكن استخدامها في الجانب التوقعي العلمي؟ إذا ما علمنا وحسب ما نشر من دراسات أن هناك مبالغاً متداولة تقدر بحوالي 14 مليار دولار في السوق الموازية سنة 2002 ،فما هي القطاعات التي يمولها هذا المبلغ وما هي درجة تسريعه .

سعياً للإنعاش الاقتصادي والاستثمارات المنتجة وتفعيل نشاط البنوك التي لا تمثل في عرف المؤلف سوى شبابيك للإبداعات المصرفية، والمنتوج المصرفي لا يظهر إلا بمظهر متواضع ، وأبلغ دليل على مدى الركود المصرفي هو المبلغ السابق ذكره و الذي لم يتم استقطابه من طرف الوساطة المصرفية التي تسير باليات سير البيط الأعرج، ومن هنا نجد أن المؤلف يركز على معدلي الفائدة المدين و الدائن وكيف يؤثران على طلب القروض المصرفية، فمعدل الفائدة المدين انخفض من (18.5-23.5)% في سبتمبر 1995 إلى (8.5-10.25) % خلال سبتمبر 1999 وهذا الإجراء من شأنه تشجيع الاستثمار للمساهمة في خلق القيمة المضافة القوية بدلا من القيمة المضافة الضعيفة الناتجة عن الريعية.

أما معدلات إعادة الخصم فقد خفضت بدورها من 14% إلى 8.5% لنفس الفترة، فهل يمكن القول كذلك أن هذه التغييرات ستساهم في النمو الاقتصادي؟

دون شك، ستكون هناك آثار مباشرة على النمو، رغم أن هناك اقتصاديين ورسميين وجامعيين في أوروبا ينشطون مناقشات ومداخلات حول مسائل تهم كثيرا بلدان الجنوب و من بينها بلادنا وهي معرفة فيما إذا كان الاستقرار الاقتصادي الكلي و النمو منسجمين ومتلائمين أم لا؟ بمعنى آخر هل يمكن أن يتحقق أحدهما بدون تفاوتات الآخر؟

إن أقرب إجابة عن هذا السؤال تكمن في أن عقد الاستقرار الاقتصادي قد نسي النمو وأعطاه طابعا كميا بمؤشرات رقمية دون تفسيره تفسيراً يسمح بإيجاد توقعات في الاستثمارات المنتجة، وهناك كذلك شبه مطلب شرطي بعدم ترك العجز الموازي يتجاوز حدود الـ 3% من الناتج الداخلي الخام.

إذا بقي الاستمرار على المنهج الحالي سنجد أنفسنا في مواجهة إشكاليتين بدل واحدة (النمو والعجز المالي) وهذا ما يعرقل الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. يبدو من تخصص الكتاب أن الباحث معجب بفعالية السياسات المالية و النقدية لمصر فمن خلال قراءة الاتفاق المبرم بتاريخ 25-5-1991 في إطار اتفاقية نادي باريس مع الفرق الكبير للتسهيلات التي منحت لها و لم تمنح للجزائر، يورد الإحصائيات و المعلومات التالية:

- تم الاتفاق على مبلغ 20.2 مليار دولار و الذي يتوجب على مصر تسديده للبلدان الدائنة و الأعضاء في نادي باريس وفق النمط التالي :

1- إلغاء 50% من الديون أي حوالي 10.10 مليار دولار تبعا لأجندة محددة، مدتها سنتان ونصف (1991/07/01 حتى 1993/01/01).

2- إعادة جدولة الـ 50% المتبقية وفق الأسس التعاقدية على مدى 18 سنة .

كما هو واضح من هذه الأرقام، يبدو وأن تسيير المديونية في هذا البلد يعكس مدى فعالية المفاوضات و متابعتها ميدانيا وفق آليات الاستفادة من الفرص الضائعة.

كما تعرض الباحث لمسألة التقييم الدولي للغاز الجزائري من حيث استراتيجية التسعير وعلاقات القوة لتحديد السعر العادل ، وقدم على سبيل الاستدلال مقارنة عقد شركة سونطراك /شركة البازو Sonatrach/El Paso ، فالسعر يتمثل إذن في الرقم القياسي لأسعار الجملة لمصانع الصلب الأمريكية بواقع الـ (20%) و الرقم القياسي للأجور المتوسطة بالساعة لعمال الصناعة البترولية و الفحم في أمريكا بواقع الـ (80%) ، ويقدم نموذج الحساب على النحو التالي :

T S

$$P = P_0 \left(0,80 + 0,04 \left(\frac{\quad}{T_0} + 0,16 \frac{\quad}{S_0} \right) \right)$$

حيث أن :

T تمثل أسعار الجملة لمصانع الفولاذ و الصلب ، S تمثل الأجرة المتوسطة على هذا الأساس ، فإن هذين المقياسين الخاصين بالمقاربة تم اعتمادهما في العقد؛ طبقا للالتزام التعاقدى من طرف سوناطراك ، لبناء تركيبات سلسلة GNL المتواجدة و المركزة في الجزائر . يوضح المؤلف أن هذا الارتباط يسري مفعوله بداية من التسليمات الأولى لـ GNL ، و يشير في الصفحة (109) إلى معادلة سعر الغاز الطبيعي كما يلي :

$$PGNL = R + CF + P$$

حيث أن :

R تمثل قيمة الخروج من الحقل الغازي وتقيس سعر الإنتاج ، وهي

عنصر الربح.

CF تمثل التكاليف الحقيقية لتشغيل السلسلة (يتم تحملها من طرف

المستهلك)

P تمثل مكافأة الخطر ، ومقابل ذلك فإن التركيبات تنتقل إلى المشتري.

ويظهر السعر الأدنى المسموح به كما يلي :

السعر الأدنى المسموح به	دولار / مليون BTU
الربح	0.30
التكلفة العملية	0.20
تكلفة رأس المال	0.80
السعر الارتكازي	1.30

إضافة إلى ذلك ، فإن العلاقة الخاصة بالارتكاز على زيوت الوقود الأخرى (Fuel ou Fuel oil) تظهر بريوع إضافية، حسب المعادلة المفسرة كما

يلي:

$$P_1 = \frac{P_0}{2} \left(\frac{F_1}{F_0} + \frac{H_1}{H_0} \right)$$

حيث : F تمثل الوقود رقم 1 و H الوقود رقم 2

أما القيمة المنفعية للغاز فتعكس ما يعرف بربع كاسط (Rente de Caste) والخاص بأسعار المنابع والمصادر المتعددة والبديلة على مستوى سوق التسليم.

هناك شرط تعاقدى يسمح بالمراجعة الدورية للأسعار (مبدئيا كل أربع سنوات)، حيث يتم التحصيل على أساس أسعار (FOB) تتراوح بين \$ 1.30 إلى \$ 1.20 لكل مليون BTU

خلاصة القول، أن العقليات الاحتكارية لاتزال تتحكم في دواليب الاقتصاد الجزائري ؛ و التي رسخت اقتصاد البازار على حساب الآليات الفعالة للسوق المتمثلة في المنافسة والابتكار، وهذه النظرة تعكس العديد من المفاهيم المتناقضة حينا و الغامضة حينا آخر تبعا لنقص فعالية ووضوح الوسائل والأدوات الإحصائية للملاحظة و القياس الاقتصادي و الاجتماعي التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب. لا يمكن أن تبقى الجزائر مجرد جملة من المعوقات بل يجب تفعيل الاندماج الاقتصادي قصد مجابهة اللوبيات التي ترى في عولمة الاقتصاد ذريعة لتموقع بارونات الاستيراد لفرض سياسة ليبرالية متطرفة ضاربة عرض الحائط بمصلحة البلد والسلم الاجتماعي، وإيجاد مكانة لها في المفاوضات حتى ترسخ موقعها في هذا العالم الذي لا يعترف بالضعف والتفكك اخذين بعين الاعتبار أن الجزائر مخزن للقدرات المتعددة ، فيتعين عليها السعي قدما لاستقراء نموذج الابتكار والمنافسة بالتركيز على العلم والتكنولوجيا أي إيجاد نموذج اقتصادي واجتماعي مرن يأخذ بعين الاعتبار تفكيك الاحتكارات المفتعلة التي تتغذى على الربوع حتى تصل إلى نمو اقتصادي كبير خارج نطاق المحروقات ، لأن الاقتصاد الصاعد مرادف لاقتصاد السوق الحقيقي الذي يأخذ بعين الاعتبار بلورة النماذج الاقتصادية تبعا لخصوصيات المجتمع الجزائري بعيدا عن محاكاة النماذج الأمريكية والإسكندنافية و استيرادها جاهزة ، لأن العولمة تسعى لمسح هذه الخصوصيات تحت أدبيات مختلفة وبالإضافة إلى ذلك يتعين تنشيط التعاون على مستوى المغرب العربي والمشرق مما يطرح إعادة تصور للسياسة الاقتصادية للجزائر تجاه خلفية التكامل المغاربي وما جهة التحديات المشتركة، فبناء المغرب العربي ينبغي أن يقام على أساس مقارنة بنوية تنتظم حول قواسم مشتركة اقتصادية واجتماعية.

الهوامش

- 1- L'Algérie entre économie de rente et économie émergente- essai Sur la conduite des reformes économiques (1986-1999) et perspectives, Dar Dahlab, Alger – 2000
- 2- M-MEKIDECHE : La notion de délais dans le financement du développement Algérien (par le secteur des hydrocarbures). In : PGA n° 260 du 16/01/1980 .

3-_____ : Les hydrocarbures 1967-1979 , analyse de la contribution au projet d'accumulation autonome de l'Algérie ; Thèse de doctorat du 3eme cycle , université des Sciences sociales de Grenoble, Mars 1980

4-_____ : le secteur des hydrocarbures : quelle contribution au développement économique et social de l'algerie ?

in : revue du tiers monde , tome 21 , N° 83 , JUILLET – Septembre 1980

5-_____ : le secteur des hydrocarbures, OPU, Alger , 1983

6- الدكتور جيلالي اليابس ، وزير سابق للتعليم العالي و البحث العلمي

بالجزائر، ثم مدير المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة بالجزائر، و التصريح للتلفزة الجزائرية أواخر 1992 ؛ عند تنصيبه على راس لجنة من الخبراء لإعداد إستراتيجية اجتماعية و اقتصادية للجزائر

7- ثورشتاين فيبلين (1857 – 1929) (Thors tein Veblen)

عالم اقتصادي واجتماعي أمريكي ومكتشف النظرية التطورية التي استعملها في علم اجتماعه لتوضيح بعض الظواهر الاجتماعية التي اهتم بدراستها، ومعظم كتاباته تدور حول أفكار ونظريات الفعل الاجتماعي وهو الذي أوجد المدرسة التأسيسية لعلم الاجتماع، و كتابه المعروف ب (نظرية الطبقات المترفة) The Theory of Leisure Class ، الذي نشر عام 1899 يعكس الانتقادات التي وجهها لسلوك الحياة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية .

8- (V) : يمثل سرعة تداول النقود، أي عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد إلى أخرى ؛ لإنجاز المبادلات ، وقد صيغت بصفة عامة معادلة المبادلة الشهيرة بمعادلة فيشر كما يلي:

$$M \times V = P \times T$$

حيث : M تمثل العرض النقدي بالمفهوم العام

V : سرعة تداول النقود

P : المستوى العام للأسعار

T : حجم المبادلات

9- انظر: الصفحة 42 من الكتاب محل العرض و التعقيب .

10- أنظر: الصفحة 76 من نفس المرجع ..

11- انظر الصفحة 107

12- انظر الصفحة 109.

13- نفس الصفحة.

14- انظر: الصفحة 110.

15- مالك بن نبي : المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، الجزائر- دمشق،
1990

16- الدكتور رفعت المحجوب من كبار علماء المالية في العالم العربي ورئيس
للبرلمان المصري ، و قد أطلق هذه الصفة على الطبقات المترفة من الريع ؛
التي ظهرت بعد الانفتاح التجاري في مصر عام 1974 عقب الحرب العربية
الإسرائيلية المعروفة بحرب أكتوبر 1973، حيث بدأت تتبلور معالم الاقتصاد
الليبرالي في هذا البلد .